http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1710) السنة السابعة - الخميس (28) كانون الثاني 2010

الموازنة المخصصة للهيئة ٣٠٠ مليار دينار

أحمد البراك لـ(المدى): ستقوم الهيئة بملاحقة المفتش العام قضائياً

حاوره : يوسف المحمداوي / تصوير : مهدي الخالدي

أكد رئيس هيئة حل نزاعات الملكية السيد احمد البراك لـ(المدى) بأن الهيئة بعد نشر الجزء الثاني من الحوار ستقوم بملاحقة المفتش العام قضائياً وعزا ذلك إلى ان المعلومات التي ادلى بها المفتش العام غير دقيقة ولا اساس لها من الصحة، وبين البراك بان حفل الزفاف الجماعي الذي اقامته الهيئة يدخل في باب ضيافة رئيس الهيئة والمبلغ المعتمد للضيافة هو (٣٥٠) مليون دينار حسب قوله، وبشأن سحب المبالغ الخاصة باقليم كردستان قال البراك ان هناك دعاوى للإقليم يجب تعويضها لذلك سارعت الهيئة بطلب الاموال الموجودة منذ العام ٢٠٠٤ في الاقليم لغرض تعويض الدعاوى التي وصلت للهيئة التمييزية، وفيما يلي نص الحوار والرسالة التهديدية والتي بعثها البراك لنا فضلاً عن الايضاح الذي كتبناه.

الإجراءات قضائية من الألف إلى الياء

×ما قصة الدعوى ٤٩٠٠١٢ وهل عوضت؟

-اولاً ان هذه الدعوى هي اعادة عقار وليست تعويضاً، والدعوى وردت من اللجنة القضائية في ٢٠٠٥/٤/٧ ، وقام المدعي بتمييز القرار في ٢٠٠٥/٩/٢٠ ، وقامت الهيئة التمييزية بنقض القرار، وأصرت اللجنة القضائية على قرارها برد الدعوى، ومميز المدعي القرار للمرة الثانية، وايضاً قامت الهيئة التمييزية بنقضه في ٢٠٠٦/١٠/٨ ، ثم اصدرت اللجنة القضائية قرارها بإعادة العقار في ٢٠٠٧/٧/٨ اتباعاً لقرار التمييز وصدق القرار تمييزاً واعيد الى اللجنة القضائية ، وقبل ان ينفذ القرار قدم الوقف الشيعي اعتراضاً يسمى اعتراض الغير، وهذا الاعتراض معروف قانوناً، توقف تنفيذ الدعوى وما زالت الدعوى ضمن تسلسلها التمييزي ضمن الدعاوى المميزة ولن تنظر حتى الان ولم يصدر بها قرار من هيئة التمييز، فأين التلاعب في هذه المسألة، واين تسمية الدعوى غير المشمولة بقانون الهيئة، ولو افترضنا جدلاً بأن هذه الدعوى غير مشمولة بقانون الهيئة، فالإجراءات التي تمت هي قضائية من الالف الى الياء بين اللجنة القضائية والهيئة التمييزية، والدليل ذكرته لكم، فالقاضي يصر والهيئة التمييزية تقوم بنقض القرار، فجهات قضائية تجتهد فيما تراه.

٨٩٤ دعوى استعجال

×بعض المواطنين يشكون من تأخير حسم دعاواهم ويقولون ان هناك دعاوى قدمت منذ عام ٢٠٠٤ ولم تحسم الى الان في حين ان هناك دعاوى قدمت عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وتم حسمها اين الخلل برأيكم؟

-نعم تلك الدعاوى فيها كتب استعجال وانا بينت لكم الجهات التي تقدم عليها، ومقترح المحامي الذي طلب فيه ان تعلق جميع الدعاوى المستعجلة المحسومة في الاستعلامات وتبين اسباب حسمها واستعجالها وسنقوم بذلك لكونه مقترح يخدم جميع الجهات سواء كان المواطن او الموظف وعدد الدعاوى التي تم استعجالها (٨٩٤) وسنذكر في اللائحة ارقامها وتسلسلها فالهيئة لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ لديها من الدعاوى المحسومة ٧٧,٦٢٩ وهذه موجودة امام اللجان، أي ان نسبة الانجاز ٤٨,٧٩٪ .اما الدعاوى المحسومة من قبل الهيئة التمييزية حسماً نهائياً ١٣,٣٩٤ أي ان نسبة الحسم ٣٦,٥٪ اما الدعاوى المكتسبة للدرجة القطعية بمضي المدة ٤٤,٦٢٩، والدعاوى المكتسبة للدرجة القطعية وتخص التعويض المالي والمصروفة هي (١٢٠٠) دعوى من ضمنها (٢١) وجبة تعويض دفعت الهيئة مبالغ تصل الى (٣١٥) مليار دينار عراقي، هذه الاحصائية موجودة لدينا وهناك نسب لكل مكتب من مكاتبنا في جميع محافظات العراق، فلدينا ما حسم في بغداد، او الموصل او الانبار او ذي قار.

الهيئة مؤقتة وليست دائمية

×هناك من يقول بأن ادارة الهيئة تصر على عمل العاملين فيها بالعقود وليس بتعيينهم، من اجل اقصاء أي موظف لا يسير على سياسة الادارة؟

-اولا ان هيئة حل نزاعات الملكية هي مؤقتة وليست دائمية ومنصوص عليها بالمادة (١٣٦) من الدستور وتنص المادة: (تستمر هيئة دعاوى الملكية بعملها بالتنسيق مع السلطتين التنفيذية والقضائية وترتبط بمجلس النواب، وتحل الهيئة عند اكمالها لاعمالها أو بتصويت ثلثي مجلس النواب، الهيئة فيها حالياً (١٦٠٠) درجة وظيفية، وبعد جهود جهيدة قدمنا من خلالها عدة طلبات الى مكتب رئاسة الوزراء وأحالها الى وزارة المالية، وهذه الطلبات قدمناها في عام ٢٠٠٧ وكذلك في عام ٢٠٠٨ ، ونتيجة لتلك الطلبات تم منح الهيئة (١٠٠٠) درجة وظيفية، وهذا القرار صدر في اواسط ٢٠٠٨ على ان تمنح (١٠٠) درجة وظيفية في عام ٢٠٠٨، و(٩٠٠) درجة الباقية تمنح في عام ٢٠٠٩، ولكن الازمة الاقتصادية التي حدثت ادت الى تراجع سعر برميل النفط وبالتالي اثر حتى على موازنة الدولة، فجاء قرار وزارة المالية بإلغاء جميع الدرجات الوظيفية التي خصصتها عام ٢٠٠٩ وبالتالي حرمت الهيئة من (٩٠٠) درجة وظيفية كانت مخصصة لها، وبعد ذلك قمنا بمخاطبة الجهات المختصة بشأن الـ (٩٠٠) درجة، واعيدت لنا ومن المفترض ان تنفذ هذا العام بعد موافقة البرلمان على الموازنة العامة. نحن على العكس لا نتعامل بهذا الشكل واريد ان اوضح لكم أمرا مهما، ان رواتب العقود هي اعلى من رواتب الملاك الدائم، وبالتالي أكثر المنتسبين يحاولون العودة الى العقود، لأن راتب العقد يصل الى (٧٥٠) الف دينار، وترى راتب الملاك الدائم عند تعيينه بالرغم من شهادة البكالوريوس التي يحملها يتقاضى راتباً لايتجاوز الـ (٥٠٠) الف دينار، ولو كنا فعلاً نبتز المتعاقدين معنا كما يقول السيد عوف ، فالعلاقة التي تحكمنا هي علاقة تعاقدية ، فهناك عقد موقع بين رئيس الهيئة والموظف، ورئيس الهيئة لا يعتمد على مزاجيته في إبقاء الناس في الهيئة او طردهم، فهناك ضوابط والكثير من الذين قمنا بفسخ عقودهم بسبب اساءة التصرف والتجاوزات أو المخالفات المالية والادارية اقاموا علينا دعاوى في المحاكم، ولكنها ردت لقانونية اجراءاتنا وصدقت القرارات.

المفتش العام يتدخل بشؤون القضاء

×كيف تقيمون عمل المفتش العام للهيئة؟

-القضية تكمن في تدخل المفتش العام بأعمال السلطة القضائية، هذا كتاب من رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي وهي اعلى هيئة رقابية في البلد ، في ٢٠٠٩/٣/١١، ونص الكتاب يقول "نود اعلامكم ان ما ورد في كتاب المفتش العام التابع لهيئتكم المرقم (...) يعد تدخلاً في اعمال القضاء ويتضمن تاثيراً واضحاً على استقلال وحياد القضاة باتهامهم مسبقاً بتقاضي الرشى ما يجعلهم ملزمين بالاخذ بخلاف ما يطلبه المدعي بغض النظر عن دعواه، وفي هامش الكتاب: (هيئة حل نزاعات الملكية مكتب المفتش العام، كتابكم اعلاه للاطلاع والعمل على تجنب مكتبكم التدخل في شؤون القضاء والعدالة ، لان مكتبكم هو مكتب مفتش عام المال والادارة ولا علاقة له بشؤون العدالة والقضاء) هذا هو كتاب رئيس هيئة النزاهة، وكتاب آخر في ٢/١٩ ايضاً بتوقيع رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي يقول فيه :(ان صلاحية مكتب المفتش العام في الهيئة لها جوانب قضائية ويجب ان تنحصر في ميدان المال والادارة دون ان يتعداها الى التدخل بالوظائف القضائية، اذ ان المفتش العام مفتش عام للادارة دون القضاء)، وان قول المفتش العام في كتابه المرقم (كذا) في ٢٠٠٩/٢/١١، ان قرار اللجنة القضائية كان سليماً وكان وقوله كان على القاضي مفاتحة عقارات الدولة، فهذه الاقوال تعد تدخلاً في اعمال قضائية لايحق لمكتب المفتش العام الخوض فيها احتراماً لاستقلالية السلطة القضائية، وهذا الكتاب معمم على جميع الجهات المعنية، وهذا كتاب وقع فيه خمسة من قضاة التمييز يشتكون من تدخل المفتش العام .

وبعد ما نشرتم في جريدتكم تصريحات المفتش العام، رئيس الهيئة التمييزية اجاب بمذكرة في ٢٠١٠/١/١٠ يقول فيها: ان تصريحات المفتش العام في جريدة (المدى) في العددين الصادرين في ٢٠١٠/١/١٠ -/١/٧ ان الهيئة التمييزية هي هيئة قضائية مستقلة تصدر قراراتها وفق القانون ، قضاتها السبع مستقلون لا سلطان عليهم، هدفها ضمان حماية قانون المواطن ورفع الظلم والحيف عنه، اما بخصوص الـ (١٣٢) دعوى ، فهي دعاوى نظرت كغيرها من الدعاوى وعلى ضوء احكام قانون الهيئة وفق الضوابط المشار اليها، ولم تمرر تلك الدعاوى كما اوحى بذلك المفتش العام بتصريحاته علماً ان الهيئة التمييزية ليست شعبة تابعة لمكتبه الخاص كما ذهب اليه المفتش العام، وانما الجهة الادارية في الهيئة هي التي تتبع المكتب الخاص، وهناك فرق بين الامرين ولا صحة لأقوال المفتش العام في هذا الامر.

(٣٥٠) مليون دينار مبلغ ضيافتي

× نعود الى موضوع الزفاف الجماعي وقانونيته؟

-بالنسبة للزفاف الجماعي، جميع المبالغ صرفت بصكوك، وهذه نماذج من مستندات الصرف، ولم يحصل ان حصلت على اموال كما اوحى بذلك المفتش العام، والموضوع مادام مالياً يجب ان تتوفر فيه اربعة عناصر وهي تخصيص وصلاحية وأمر وتبويب فالتخصيص موجود في الميزانية، الصلاحية نعم ، فهي من صلاحية رئيس الهيئة بالصرف، وانا من امرت بالصرف، والتبويب وهو المهم وليس كما اوحى المفتش العام، التبويب هو من باب ضيافة رئيس الهيئة، يعني لم نذهب من باب البذخ في شراء سيارات معينة وانما لنغطي تكاليف الزفاف الجماعي فالذي حصل في اواخر عام ٢٠٠٨، وبعد ان قمنا بتقييم نسب تنفيذ الميزانية، وجدنا ان هناك (٣٥٠) مليون دينار في باب ضيافة رئيس الهيئة لم تستخدم، فهذه الضيافة يستخدمها رئيس الهيئة له باعتباره بدرجة وزير ويقوم باستقبال الناس ودعوتهم ويعمل ..الخ، فقمت بالاتصال برئيس المجلس البلدي تقاطع الكرادة في وقتها كان الاستاذ محمد الربيعي وابلغته بأن لدينا مبالغ، وباعتبار أمر الصرف في هذا الموضوع من صلاحياتي افكر في عمل حفل زفاف جماعي، ورحب الرجل بالفكرة وطلبت منه ان الامر يدخل في صلب عملكم لكونكم تعرفون اهل المنطقة وتشخصون الشباب المعسر غير القادر على الزواج والحقيقة قدموا لنا اسماء، وعملنا لجنة مشتركة بين الهيئة والمجلس البلدي ودعونا مجموعة من الشباب والشابات الحلوين العراقيين غير القادرين على الزواج ، وأقمنا بحفل زفاف لـ (٦٥) شاباً وشابة، في نادي العلوية وقدمنا لهم وجبة طعام وضيفنا خمسة اشخاص من اهل العروس وخمسة ايضاً من اهل العريس، وأحيا الحفل مطربون، وحجزنا لهم ليلة واحدة في فندق بابل، وكان مجموع ما صرف هو بحدود (١٢٠) مليون دينار، وكهدية كان هو مبلغ غرفة النوم وقدره مليون ونصف دينار، فالموضوع لايتعلق بدعاية انتخابية وانما يتعلق بحالة انسانية بحتة.

لم اقرأ الحوار

×ما قضية الموظف المسيحي الذي رفض ان ينفذ طلباً لك وقمت بتهديده، وذلك بتصويب المسدس الى رأسه، ثم ترك العمل وغادر العراق؟

-لم اسمع بهذا الموضوع.

×ألم تقرأ الحوار؟

-اقول لك للامانة انا لم اقرأ الحوار كاملاً انا قرأت مقاطع منه، ولكن انا اتحدث بشأن النقاط التي ثبتوها ، واعتقد انا رجل بدرجة وزير ولدي الحماية الكافية ولم احمل السلاح في يوم من الايام ولا يليق بي ان احمل السلاح، واذا كان هناك شخص اريد انهاء علاقته فهناك طرق قانونية يمكن اتباعها ، ولجان تحقيقية واذا ذهبت للادارة، الان تجد عشرات اللجان التحقيقية فمنهم من يغرم ومنهم من يعاقب.

نحن قلصنا الايفادات واعداد الموظفين

×نعود لمسألة الايفادات الى ايران كوسرت رسول رجل موجود واعرفه كصديق لي وكسياسي ، فاتصلت به وقلت له انا جئت ايفاد لمدة يومين وارجو تسهيل مهمتي، فاتصل بوزير الاقتصاد الاخ بايز طالباني ودعاه الى البيت وطلب منه ضرورة تسهيل مهمة هيئة حل نزاعات الملكية ، وقلت لهم بالنص: انتم تتهموننا بعدم دفع تعويضات لاهالي كردستان، فاذا كانت لديكم الاموال فكيف يتم الدفع، فأعطونا المبالغ لكي ندفع وذهبنا الى وزارة الاقتصاد في اليوم الثاني وطلبوا منا حساباً، فأجبتهم لايوجد لدينا حساب، واذا امكن الان نفتح حساباً قالوا نعم حتى يتم تحويل المبلغ، وقلنا لهم هناك مصارف اهلية ومصارف خاصة ومصارف عامة، قالوا نحن لانحول الا للمصارف العامة، والاستاذ بايز وزير الاقتصاد هو الذي اتصل هاتفياً بمصرف الرافدين وطلب منهم ارسال موظفين حتى يفتحوا حساباً لنا، وتم نقل المبلغ من وزارة المالية والاقتصاد في الاقليم الى حساب هيئة حل نزاعات الملكية في السليمانية، وبقي هذا المبلغ فترة من الزمن، الا ان المفتش العام افتعل المشكلة في كتاب سري وشخصي بأن المبالغ حولت وسرقت ونهبت من الاموال العامة، وبعد ان تم التدقيق في الموضوع تبين ان لا اساس له من الصحة، ووزارة المالية عندما عرفت قالت لنا ان المبلغ ما دام موجوداً منذ عام ٢٠٠٥ فيجب ان يعود لنا، واذا ما احتجتم تخصيصات سنقوم باعطائكم ضمن عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ونحن الان بعد ان ادخلنا مجموعة دهوك واربيل والسليمانية سنطلب مرة اخرى من وزارة المالية تخصيصات لغرض دفعها الى حكومة الاقليم كتعويضات ندفعها حسب الاصول.

طلبنا المبلغ بكتب رسمية

×والمبالغ الموجودة في اربيل؟

-خلافنا في اربيل، كان لأن التحويل حدث الى مصرف لا اذكر اسمه المهم ليس الرافدين، والمهم ان ذلك المصرف تتعامل معه وزارة المالية وهو من المصارف الاتحادية، بعدها ايضاً حول المبلغ كما الحال بالنسبة لمبلغ السليمانية الى وزارة المالية ايضاً، ولكن انا اسأل كيف يمكن لرئيس الهيئة او أي شخص آخر ان يسحب مبلغاً بمليارات تحت أي مبرر وأي سند؟ اين الصك الذي تم صرف المبلغ بموجبه؟ فليأتني بكتاب من المصرف يقول فيه: لقد جاءنا البراك في اليوم الفلاني وقام بسحب المبلغ ، واحمد البراك لايسحب بصفته الشخصية وكل الامر جرى وفق كتاب رسمي.

×هل لكم مواضيع تودون ان تطرحوها؟

-للاسف اقولها بصراحة ان هيئة حل نزاعات الملكية ابتليت بهذا الشخص ولا يملك من الدراية الادارية او القضائية شيئاً، وله دراية حسابية متواضعة.

نخول المدى كطرفاً ثالثاً

×لكن الان هو نقل الى منصب اعلى في وزارة الموارد المائية فهي مكافأة وليست عقوبة من رئاسة الوزراء للمفتش العام؟

-انا لا اعتقد ذلك، ولكنني اعتقد بأن الفوضى الادارية التي سببتها الفوضى السياسية ضيعت اصول التعامل وضيعت اصول الرقابة الموجودة بين الدوائر وسببت كل هذا الارباك، واي مؤسسة فيها ربع الاتهامات التي ذكرها المفتش العام كانت قد سقطت من قبل (٤) سنوات، لأن هذا الامر غير معقول وموازنة الهيئة الاخرى هي بحدود (٢٠) مليار دينار سنوياً تتعلق بمصاريف الهيئة ، هذه الادعاءات اذا كانت حقيقية، اين ديوان الرقابة المالية، اين هيئة النزاهة، اين وزارة المالية دائرة المحاسبة ، اين لجنة النزاهة في مجلس النواب ، اين مستشار رئيس الوزراء للشؤون الرقابية ، اين الناس اصحاب العقارات في هذا الجو من الحرية لماذا لم يطالبوا بعقاراتهم اذا ما صودرت لغيرهم؟؟!، انا لا املك الحصانة، صحيح انا بدرجة وزير، لكن تحكمنا الضوابط الادارية. وبعد ان تنشرون ردنا في صحيفة (المدى) الرصينة ونحن نحترم توجهاتها وهي من الصحف التي تتناول الموضوع بحيادية، وبعد ان ينشر الرد كما قلت سنتخذ اجراءات قانونية بحق المدعو (عوف عبد الرحمن) وانا اعتقد سيلاحق هذا الشخص، فبعد ان يترك الهيئة ستكشف عنه الكثير من الامور.. ونحن نخول صحيفتكم (المدى) بأن يأتي أي شخص له قضية فساد في هيئة حل نزاعات الملكية بأن تكون هي الطرف الثالث بأن تلتقي الشخص وتأخذ المعلومات منه ونحن نقوم بالاجراءات اللازمة سواء كان طالب الرشوة احمد البراك أم نزولاً الى اصغر موظف في الهيئة، ونحن علاقاتنا مع الصحافة علاقة ايجابية.

هناك بطء في عمل قضاة كردستان

×ما صحة التصريحات التي تقول بأنك سافرت الى اقليم كردستان لغرض السيطرة على الاموال المخصصة للتعويضات من هيئتكم ، ومحاولتكم تحويلها الى مصرف اهلي والاستفادة من نسبة ارباح التوفير. لكن تدخل نائب رئيس الاقليم في حينها كوسرت رسول هو الذي منع تحويل المبلغ؟

-الموضوع كالآتي ، هناك تخصيصات مالية لاقليم كردستان منذ عام ٢٠٠٤ بحصة ١٧٪ من النفقات الحاكمة، والنفقات الحاكمة هي مبالغ التعويضات، ومبلغ التعويض كان (٣٠٠) مليار دينار سنوياً، وتحولت منذ عام ٢٠٠٥ الى مبلغ مقداره (٥٢) مليار دينار عراقي وفي وقتها حول الى قسمين ، قسم الى حكومة السليمانية وآخر لحكومة اربيل، حكومة السليمانية تقريبا (٢٤) مليار دينار وحكومة اربيل مبلغ (٢٧) مليارا تقريباً، أي ان مجموع المبلغ (٥٢)مليار دينار، والذي حدث ان المبلغ بقي ثابتاً كما هو ولم يصرف ونحن في قانوننا السابق لم يكن لدينا تعويض وانما اعادة فقط حسب قانون سلطة الائتلاف المؤقت ، وعندما بدأنا بالتعويض في عام ٢٠٠٦ لم تكن لدينا قرارات تعويض في كردستان.

قمنا بدفع تعويضات كركوك

×لماذا لا توجد قرارات تعويض في كردستان؟

-هناك بطء في عملهم، وهنا ضعف، ونوعية القضاة تتم بالعنف، وقراراتهم فيها اخطاء كثيرة، وكذلك وزارة المالية العراقية لابد من وجود ممثل لها يحضر ضمن اللجان وهذا الامر فيه صعوبة. التدهور الامني الذي حصل في البلد كما تعرفون، لذا بقيت الاحوال كما هي في الاعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، في عام ٢٠٠٨ وصلت الى التمييز قرارات من السليمانية واربيل وطلبنا ان تدفع بسرعة من اجل ان نفرح اهالي كردستان مثل ما أفرحنا اهالي المحافظات الاخرى بالتعويض، المبالغ موجودة في وزارة الا قتصاد والمالية في البنك المركزي، انا ذهبت لغرض دفع التعويضات في كركوك كوجبة اولى وقمت بتوزيعها شخصياً، وبعد ذلك دخلنا من كركوك الى اقليم كردستان وقمت بتفتيش مكتبي السليمانية واربيل، وقمنا بمراجعة وزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي، فقالوا لنا نحن لانستطيع ان نعطيكم هذا الموضوع، ونحن طلبنا المبلغ بكتاب رسمي موجه الى وزارة الاقتصاد والمالية في الاقليم وقلنا في الكتاب لديكم ٢٤ ملياراً حولوها الى حسابنا تمهيداً لدفعها الى الناس كتعويضات، والاستاذ

جمهورية العراق
مجلس الوزراء
هيئة حل نزاعات الملكية العقارية
المكتب الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد: ٢٧٠/١
التاريخ: ٢٠١٠/١/٢٦

السيد رئيس التحرير رئيس مجلس الإدارة لجريدة المدى المحترم

الموضوع / إنذار

تحية طيبة ...

١. سبق لجريدكم نشر لقاء على حلقتين مع المفتش العام في هيئة حل نزاعات الملكية العقارية يومي (٧) و (١٠) كانون الثاني ٢٠١٠ ، كال فيه الأتهامات جزافاً للهيئة ورئيسها وللعاملين فيها .. واتهمهم بأتهامات ليس لها أساس من الصحة .

٢. عملاً بحق الرد الذي يكفله القانون .. وحرصاً منا في الوصول معكم إلى الحقائق وإطلاع جمهور القراء عليها .. وفرت الهيئة لمحرر الموضوع في جريدكم السيد "يوسف المحمداوي" أفضل فرصة للإطلاع عن قرب على جميع ما تم أتهام الهيئة به ، ووفرت له الحرية الكاملة للقاء بالمواطنين المراجعين للهيئة وحضور مقابلاتهم مع رئيس الهيئة ، والإطلاع المباشر على ما يعرضونه من مشاكل أو صعوبات تواجههم ، والإجراءات المتبعة في حلها .

٣. أجرى محرر جريدكم السيد "يوسف المحمداوي" لقاءً مطولاً مع رئيس الهيئة أجاب فيه عن جميع الأتهامات التي وجهها المفتش العام وبوشائق رسمية سلمت إلى المحرر تدحض تلك الأتهامات .

٤. كان الإتفاق مع جريدكم عبر السيد "يوسف المحمداوي" على نشر الرد كاملاً وعلى حلقتين ، وبما يوازي ما منحته جريدكم للمفتش العام من مساحة نشر .

٥. على الرغم من الإتفاق المسبق على نشر الرد كاملاً وعن جميع ما ورد من أتهامات على لسان المفتش العام .. إضافة للحق القانوني الذي تحتفظ به الهيئة في حق الرد ، إلا إن جريدكم نشرت اللقاء مع رئيس الهيئة مبتوراً إلى نصف مساحة النشر التي وفرتها لأتهامات المفتش العام .

٦. لما تقدم نود بيان الآتي :-

أ. لم تكن جريدكم في نشرها اللقاء مع المفتش العام لهيئتنا قد أتسمت بالحياد .. ومالت كل الميل لأتهاماته وتبنتها بوصفها أدلة إدانة وليست أدلة أتهام قابلة للدحض ، ومن خلال ما كتبه المحرر من مقدمة للقاء .

ب. لم توفر جريدكم لهيئتنا الفرصة المساوية لرد الأتهامات ، ونشرت نصف مادة اللقاء مع رئيس الهيئة .. تاركة الأنطباع لدى القراء ، بأن ما لم يتم الرد عليه عبر نشركم الجزء فقط وكأنها أدلة إدانة ، لا تمتلك الهيئة ردود عليها .

٧. لذا فإن الهيئة وحفاظاً على حقها في الرد تود إبلاغ جريدتكم بضرورة نشر الجزء الثاني من اللقاء وبالمساحة نفسها التي نشرت بها الجزء الثاني من اللقاء مع المفتش العام وحال أستلامكم كتابنا هذا .. حيث كان من العدالة نشر الجزء الثاني يوم الأحد ٢٠١٠/١/٢٤ التالي على نشر الجزء الأول يوم الخميس ٢٠١٠/١/٢١ ، وبما يتفق والطريقة التي نشرت بها جريدتكم لقاء المفتش العام للهيئة .

نود أن لا تجد الهيئة نفسها مضطرة لمقاضاة جريدتكم على ضوء الفقرتين (أ) و (ب) من / (٦) أعلاه .

مع وافر التقدير

أحمد شياع البراك
رئيس هيئة حل نزاعات الملكية العقارية
٢٠١٠/١/٢٦

المعاقات والاعلام / حسن - عبير أحمد

ايضاح بدلاً من الانذار ..

(المدى جريدة رصينة - ونحترم توجهاتها - وهي من الصحف التي تتناول الموضوع بحيادية) هذا الكلام ورد على لسان رئيس هيئة حل نزاعات الملكية السيد احمد شياع البراك في الحوار الذي اجرته (المدى) معه، وهو مجانب تماماً للكلام الذي ورد في رسالته التهديدية لمؤسسة (المدى) ، والتي عنونها تحت يافطة (انذار) وكأن المؤسسة عقار تابع لهيئته ، وهذا الاسلوب يذكرنا بأساليب أزلام ومسؤولي النظام السابق، ليختمها بوعيد المقاضاة الذي يدل بأن انتهاج لغة العداء والتصدي للاعلام هو ديدن ما يزال ينخر في شخصيات بعض المسؤولين ولايستطيعون التخلص منه، لذا لا خشية من البراك ورسالته بل احتراماً للمهنية والحيادية التي واكبت وتواكب المدى على انتهاجها، قمنا بنشر الجزء الثاني ورسالته ونود في ايضاحنا هذا ان نبين للجميع بأننا لم نستهدف احداً، ولم نعمل لجهة معينة على حساب اخرى، فرسالتنا وغايتنا الاولى نقل الحقائق بكل دقة وبحسب الوثائق والادلة الرسمية التي نمتلكها ونحرص على كشفها للرأي العام متى نرى الوقت مناسباً.